

للصلاة احسن ثاب له فلو طوتها حذوا منكم عند كل مسجد وان يصلي في ثوبين الخيرا اذا
صلى احدكم فليدس ثوبه فان الله احق ان يتبع له ويلزمه ان يصلي في ثوب فيه صورة وان
يصلي الرجل ملبسا والمرأة مستبعدة الا ان تكون بحضرة اجنب لا يجترع نظر فلا يجزئ
الارض القمامة لون العورة فدران لون البغيد الاكتفاهما مع لون دون المبر
ما لا يربط الضيقة لكن بكرة عند العذرة طرف لستر فلا يجب الاكس القادر
ولو كان الشخص خاليا في ظلمة غايته في وجوب الستر وجعل الله الغاية ما اذا كان خاليا
في ظلمة وبالاولى ما اذا كان خاليا فقط وفي ظلمة فقط فان عجز المصلي عن الستر
عند العذرة وصورة العجان لا يجدي ما يبره عورة اصلها او وجهه من خفا ولم
يعد عاريا ما يظهر به اجس في مكان خبي وليس مع الاثوب بغير عاريا العار
فصلي عاريا في هذه الصورة الثلاثة ولاعادة عليه ولا يلزم قبوله صفة العورة
لانها عاريا الاصح ويلزم قبوله عاريا لضعف المنفعة فان لم يقبل ان يصلي في ثوب
لقد رتب على الستر بل يجب عليه والاعارة من ثوب مع الرمي بها ويحرم عليه
اختيار ثوب غيره منه فمالم يقبل نصح الصلاة مع الحرمة ولو لم يجد الثوب الاثوب
جبر لزمه الستر به ولا يلزم قطعه ما زاد على ستر العورة ويقدم على المنسحق
في الصلاة ويقدم المتنجس عليه غيره مما لا يحتاج اليه طهارة الثوب ولو وجد
خوف الصلوات الخبيث لم يصح في الخبرين ان اخل به وستره في الصلاة والخبر
مع وجوده اما اذا لم يجد الاثوب العليل وكان يتجمل بمروية فانه يجب عليه الستر
كما استظهره ابن ابي عمير في يوم رجا وفي هذه الحالة لا يهدم بلبوسه فان وجد
من الستر ما يلي قبله ودره ثوبين سترها لا يتناقض عاها عورة ولا يتناقض
من غيرهما فان لم يجد الاثوب لم يجدها قدم قبله وهو لا بد منه جده للمقبل او
بدلها كل موضع صوب مقصده في ثوبه السفر والان لا بد من سترها خاليا باليد
ويستر الخبيث قبله فان كفى بعدها فقط بستره والاولى ان يستره باليد
ان كان بحضرة امرأة والدة النساء كان بحضرة رجل ويتوابع ان كان بحضرة
او بحضرة خبيث مثل من سترها في العورة والجار والمجور وتعلق بغيره
يجز صلي عاريا في ولاعادة عليه كما يبره قوله وتكون ستر العورة الخ
قد رتب ذلك ايضا للعبي والاقوال المصليان متعلق بستره في كلامه لا
محدد فكل قد يوع من صنيع الله بلباسه من ثوبه لانه عورة من ثوبه ذلك
لون

كل منها

لون العورة خلاف لون خولجنا ومهمل النج وفضل في ذلك نحو الطين والمالك
او الصلح المتراكم عليه خضرة بحيث يمنع الروية ثم ان قد رتب الركوع والوجود فيه
بلازمة وجب عليه ذلك او كما الخراج الحرام عند الركوع والوجود بلازمة من
غيره افعال مبطله وجب عليه ذلك وان شق عليه تخير بين ان يصلي عاريا جلي
الطه ولاعادة عليه وان يتقني الما وعند الركوع والوجود يخرج الما ان يطهر
افعال مبطله كفي حرم على المتوج وواقفهم رفعوا المني واذ يصلي في المجلد
له الخراج الما التصلب سجد فيه وان لم يثن عليه السجود في الما من ولو ستر
جبرا وصورة منبثق الاس جسد يستره الواقف فيما كفي بل يجب عند فعله
غيره واذ لم يكن الركوع والسجود او طهرها بخلافه فخرج من صفة الستر
في نفسه الا ان يخرها وواجب لاسه منها وصارت بحيث يطهر به فانه يلبس الثوب
قوله ويجب سترها في العورة لا يقيد كونها عورة الصلاة كما هو ظاهرا ولا يجب
ان تترك ذلك استطراد لما ستر العورة في الجملة وقوله ايضا في كل يجب سترها
في الصلاة فيمن الناس من ستر العورة في الصلاة في الجملة وقوله ايضا في كل يجب سترها
فلا يرم الغرض للبيوت الكثر واما الغرض بالفعل فان سجد في ركوعه في سجود
له النظر اليه كزوجه في وفي الخلوه اي ولو في الظلمة فان قبل ما ابدت الستر
في الخلوه لا سيما في الظلمة مع انه لا يراه فيها احد الا الله وهو لا يجيب في اجيب
بان الله احق ان يصلي منه وهو في عبده المستر متاداد وان غيره كفي
لم يخرج على المنهاج **قوله** الخاصة راجع للخلوة كما يدل عليه ما بعده وهو قوله
من الفتان ونحوه ويجوز رجوعه للناس اي من سترها في الجملة او الاحتياج اليه كسترها
للاستجابة بحضرة الناس فان سجد له بل يجب عليه ان يخرجه من الوقت خلا
ما لو اذ فوات اوله او فوت الجماعة او الجمعة فيكون ذلك عدلا فيهما **قوله**
من المتامل بيان للجملة وقوله ونحوه اي كالمسجد وصيانة الثوب من الابدان
ولذلك قال في الاضاحي وجوز كثر العورة في الخلوه لادني عرضة قال ابن ابي عمير
وليس من ذلك حال الجماعة لان السنة فيها ان يكونوا مستترين ورده لعمدته الذي
وجعل حالة الجماعة من الحاجة **قوله** واما سترها عن نفسه فلا يجب اي بل يكون له ان
ينظر اليها من ثوبه كونه راسا فلا يلبس ما تقدم من وجوب سترها في الخلوه
قوله قد ذكره الحاشية ان كان الكراهة ان كان في الخلوه اما